

الآثار الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) على المالية العامة
في الجزائر وسبل مواجهتها
The economic effects of the coronavirus (Covid 19) pandemic
on public finance in Algeria and ways to confront it

* بشكيط سهام

Bechkit Siham

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -

s.bechkit@univ-jijel.dz

تاريخ النشر: 2022/10/10

تاريخ القبول: 2022/09/28

تاريخ الاستلام: 2022/07/19

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا (كوفيد 19) على الإيرادات العامة في الجزائر وانعكاساتها على الإنفاق والدين العام، مع تقديم سبل مواجهة هذه الآثار. وقد توصلت الدراسة إلى أن المبادرات المتخذة من طرف الدولة لمواجهة فيروس كورونا (كوفيد 19) أثرت سلبا على المالية العامة في الجزائر، حيث أدت إلى تراجع الإيرادات الضريبية بسبب تراجع النشاط الاقتصادي وتأجيل الإقرارات الضريبية. كما أدت إلى تراجع الإيرادات البترولية نتيجة تراجع أسعار النفط لانخفاض الطلب عليه. مما أثر على نفقات الدولة، حيث ارتفع الإنفاق الجاري للدولة نتيجة ارتفاع تكاليف الصحة، مقابل تراجع الإنفاق الاستثماري. مما ساهم في ارتفاع العجز الكلي للموازنة العامة للجزائر، والدين العام.

الكلمات المفتاحية: فيروس كورونا (كوفيد 19)، مالية عامة، إيرادات عامة، الإنفاق والدين العام، الجزائر.

تصنيف JEL: H50، H69، I18

Abstract :

This study aims to know the economic effects of the Corona virus (Covid 19) on public revenues in Algeria and its reflections on public spending and debt, while presenting ways to counter these effects. The study found that the initiatives taken by the state to confront the Corona virus (Covid 19) negatively affected the public finance in Algeria, as it led to a decline in tax revenues due to the decline in economic activity and the postponement of tax returns. It also led to a decline in oil revenues as a result of the decline in oil prices due to the decrease in demand for it. This affected the state's expenditures, as the state's current spending increased as a result of the rise in health costs, in contrast to the decline in investment spending. This contributed to the rise in the total deficit of the general budget of Algeria, and the public deb.

Key words: Corona Virus (Covid 19), public finance, public revenues, public spending and debt, Algeria.

JEL classification codes: H50, H69, I18

1. مقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي مطلع عام 2020 أصعب أزمة اقتصادية، بسبب فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، الذي ظهر لأول مرة في مدينة ووهان الصينية في 31 ديسمبر 2019، ليعرف بعدها موجة انتشار واسعة تسببت في أضرار بالغة لمستويات النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بالرغم من أن الأزمة صحية بالدرجة الأولى.

حيث تحول معدل نمو الاقتصاد العالمي البالغ 2,8% عام 2019 إلى انكماش بنسبة 3,3% عام 2020. (صندوق النقد الدولي، أبريل 2021، صفحة 9) كما أدت إجراءات الإغلاق التي انتهجتها الدول لكبح انتقال العدوى بين الدول، إلى الحد من تدفق السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال والأشخاص، (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 30) مما أدى إلى تضرر عدد من القطاعات الاقتصادية، لا سيما قطاع السياحة والخدمات الفندقية، قطاع النقل.

كما تأثر قطاع الصناعات الاستخراجية، نتيجة الانخفاض الملموس في الأسعار العالمية للنفط (بلغت مستويات منخفضة قدرت بـ 41,5 دولار للبرميل عام 2020)، (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 7) وتراجع كميات الإنتاج، كما تأثرت العديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، بدرجات متفاوتة بين الدول وداخل الدولة الواحدة.

الجزائر لم تكن بمنأى عن آثار هذه الأزمة، حيث شهدت أوضاعا اقتصادية مضطربة بداية من عام 2020- خاصة وأن اقتصادها يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط-، مما دفع الدولة إلى اتباع عدة إجراءات للحد من تداعيات وآثار هذه الأزمة، شملت هذه الإجراءات: تأجيل الإقرارات الضريبية، وتجنب دفع الدفعة الأولى من ضرائب دخل الشركات والأرباح، تسهيل جداول السداد للدافعي الضرائب الذين يجدون أنفسهم في وضع مالي صعب، تعليق فرض الضرائب على الأرباح غير المقيدة،... إلخ. (منه، 2020، صفحة 5).

بناء على ماسبق، وفي ظل الإجراءات الاحترازية المتخذة من طرف الدولة للحد من انتشار الوباء وحماية مواطنيها من جهة، ومن جهة أخرى الانكماش الحاد للعديد من الأنشطة الاقتصادية وتراجع أسعار النفط. يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

هل للتداعيات والآثار الاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا أثر على المالية العامة

في الجزائر؟

ويندرج تحت التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الآثار الاقتصادية التي خلفتها جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) على الإيرادات والنفقات والدين العام في الجزائر؟
- ما هي المبادرات التي تبنتها الدولة لمواجهة جائحة كورونا (كوفيد 19) في مجال المالية العامة؟
- ماهي سبل مواجهة الآثار الاقتصادية السلبية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) على المالية العامة في الجزائر؟

الفرضيات:

تسعى هذه الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

- عرفت الإيرادات العامة بالجزائر انخفاضا في ظل جائحة كورونا (كوفيد 19).
- عرف الإنفاق العام في الجزائر ارتفاعا نتيجة التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا (كوفيد 19).
- لفيروس كورونا (كوفيد 19) أثر كبير على رصيد الميزانية والدين العام بالجزائر.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار الاقتصادية التي خلفتها أزمة كوفيد 19 على الإيرادات، النفقات والدين العام في الجزائر، خلال فترة انتشار الفيروس 2020-2021. مع عرض الإجراءات المتبعة من طرف الدولة، على مستوى المالية العامة لمواجهة أزمة فيروس كورونا (كوفيد19). إضافة إلى تقديم سبل مواجهة الأزمة وإصلاح المالية العامة في الجزائر.

منهجية البحث: سنعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على عرض وتحليل البيانات الخاصة بالمالية العامة الصادرة عن بنك الجزائر ووزارة المالية بالجزائر، خلال فترة الدراسة.

الدراسات السابقة: هذا الموضوع من المواضيع التي نالت اهتمام العديد من الدراسات على المستوى الدولي والوطني، سيتم فيما يلي استعراض أهم ما توصلت إليه أبرز هذه الدراسات:

- دراسة بوشيعي أحمد، سامي رشيد، تأثير جائحة كورونا على تزايد النفقات العامة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2019-2021)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 1، 2022. هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير جائحة كورونا في تزايد الانفاق العمومي، ممثلا في

نفقات التسيير والتجهيز ومقارنتها بالسنوات الثلاثة الأخيرة، مع إبراز انعكاساتها على الميزانية العامة للدولة. إذ تعد النفقات العامة مرآة عاكسة لمختلف الأدوار التي تقوم بها الدولة، فهي تعتبر أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والتنموية. وقد أسفرت نتائج الدراسة عن تقلص حجم المشاريع التنموية مقارنة بالمخصصات المالية المرصودة من عائدات البترول لمجابهة فيروس كورونا زادت حدة تراجع أسعار النفط وهو ما أثر سلباً على التنمية الاقتصادية.

- دراسة علي بن ناجح علي منصور، الآثار والأبعاد الاقتصادية لفيروس كورونا (كوفيد 19) على المالية العامة في المملكة العربية السعودية وسبل علاجها، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، العدد 2، يوليو 2021. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار الاقتصادية الناتجة من فيروس كورونا على المالية العامة في المملكة العربية السعودية خلال تلك الفترة، وتقديم سبل العلاج اللازمة لعلاج تلك الآثار الاقتصادية السلبية التي أثرت بالسلب على المالية العامة للمملكة العربية السعودية، مع تحديد مدى ملائمة المبادرات التي تبنتها الدولة في تلك الأزمة في دعم الاقتصاد السعودي، وتحديد مدى تأثير أهداف رؤية المملكة 2020 بتبعات هذه الأزمة. وتوصلت الدراسة إلى أن إجراءات المالية العامة، التي اتخذتها المملكة لمواجهة فيروس كورونا (كوفيد 19) أثرت بشكل مباشر على جانبي الإيرادات والنفقات، وذلك فيما يتمثل في تأجيل سداد الضرائب والتحويلات النقدية وضخ رؤوس الأموال المساهمة، والضمانات الحكومية للقطاع العام، وأثرت تداعيات الفيروس الاقتصادية على هبوط الإيرادات الحكومية بنسبة أعلى من انخفاض الناتج، ومن ثم زادت البطالة وانخفض دخل العاملين لحسابهم الخاص وارتفعت تكاليف الصحة العامة. وازدادت النفقات لتعويض البطالة وإعانة الفئات التي انقطعت عنها مصادر الدخل، مما أثر على المصروفات بالدولة.

- دراسة تونسي نجات: تداعيات فيروس كورونا كوفيد 19 على اقتصاديات المغرب العربي، مجلة المالية والأسواق، المجلد 08، العدد 01، مارس 2021. هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على فيروس كورونا (كوفيد 19) على اقتصاديات المغرب العربي، وتم التوصل من خلالها إلى أن فيروس كورونا (كوفيد 19) جاء ليكشف هشاشة وضعف

اقتصاد دول المغرب العربي، وحتى يتسنى لهذه الدول الخروج من الأزمة الراهنة عليها إخضاع اقتصادها إلى جملة من الإصلاحات الجذرية.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في تناولها للآثار الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا على جانبي الميزانية والدين العام، كما اقتضت الدراسة على حالة الجزائر، ونظرا لاختلاف الخصائص الاقتصادية لكل دولة، فإن آثار هذه الأزمة وسبل مواجهتها وإجراءات الإصلاح اللازمة تختلف من دولة إلى أخرى.

2. الإطار النظري للدراسة.

سيتم التركيز في هذا العنصر على الإطار المفاهيمي لعناصر الدراسة، من خلال تقديم المفاهيم المستعملة في الدراسة.

1.2. مفهوم الموازنة العامة للدولة:

توجد عدة تعريفات للموازنة تختلف باختلاف توجهات الباحثين والوظائف التي تؤديها، منها:

تعريف محرز محمد عباس: "الميزانية وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان، تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة، كما تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها". (محرز، 2015، صفحة 317)

كما عرفها جمال لعامرة على أنها: "جزء من التخطيط المالي قصير الأجل لعمل الحكومة لمدة زمنية مقبلة تسمى السنة المالية وقد تتطابق السنة المالية مع بداية ونهاية السنة الهجرية أو الميلادية، كما قد تبدأ وتنتهي بتاريخ آخر خلال السنة". (لعامرة، 2004، صفحة 44) وعرفها المشرع الجزائري أيضا في المادة السادسة من القانون الجزائري رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية على أنها: "تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية المعمول بها". (المادة 6 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984)

وعليه فالموازنة العامة، من الناحية الشكلية هي وثيقة مرخصة للإيرادات والنفقات للهيئات العمومية ومن الناحية المادية هي مجموع المبالغ المرخص بها خلال سنة محددة". (Duruel (D) & Buisson (J), 2001, p. 10)

تتكون الموازنة العامة من جانبين رئيسيين هما: (غازي فيصل و آخرون، 2020)

أ- الإيرادات العامة: تتضمن الإيرادات العامة للدولة جميع المبالغ التي تحصل عليها الدولة سواء كانت داخلية أو خارجية، وتتضمن الإيرادات الضريبية المفروضة على الدخل والأرباح، السلع والخدمات وأي ضرائب أخرى تفرضها الدولة بموجب قانون، وكذلك الإيرادات البترولية، والإيرادات غير الضريبية، إضافة إلى التحويلات والمنح التي تحصل عليها من جهات محلية أو خارجية سواء كانت نقدية أو عينية.

ب- النفقات العامة: تشمل النفقات جميع المبالغ التي تنفقها الدولة والمخططة في الموازنة، وتنقسم إلى نفقات جارية وأخرى استثمارية. تتضمن النفقات الجارية منها كافة النفقات الحكومية على القطاع العام، كالرواتب والخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة والأمن والدفاع. أما النفقات الاستثمارية فتتضمن المبالغ التي تنفق على تكوين رأس المال كالإنفاق على شراء المعدات والعقارات، إضافة إلى الإنفاق على البنية التحتية كالمطارات والطرق والجسور والجامعات والمدارس والمستشفيات.

2.2. مفهوم فيروس كورونا (كوفيد 19)

يعد فيروس كورونا فصيلة كبيرة من الفيروسات المعدية التي تصيب الجهاز التنفسي لدى الإنسان، (الشقير، 2020، صفحة 147) اكتشف لأول مرة في الصين في ديسمبر 2019 وقد تسبب في اضطرابات اقتصادية واجتماعية كبيرة في العالم.

يشترك لفظ فيروس كورونا "coronavirus" باللاتينية من "corona"، وتعني الإكليل أو التاج أو الهالة. يشير الاسم إلى المظهر المميز الذي يظهر عبر المجهر الإلكتروني، حيث تحتوي على براويز سطحية، مما يظهرها على شكل تاج الملك. (آدم ابراهيم، 15 - 16 جويلية 2020، صفحة 37) وعليه يعتبر فيروس كورونا (كوفيد 19) من الفيروسات التاجية وهي عائلة فيروسات كبيرة تسبب في أمراض تتراوح من نزلات البرد إلى حالات أكثر خطورة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية Mers-Cov والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة SARS-COV. (خلوفي و شريط، ديسمبر 2021، صفحة 1653)

ذهب بعض العلماء والمختصين إلى أن الخفافيش والطيور - والفقاريات الطائفة هي مصدر جيني لفيروس كورونا (المستجد). ويعتقد الكثيرون أن هناك علاقة وثيقة بين الإرباب البيولوجي وظهور فيروس كورونا (كوفيد 19) لأن عوامل الإصابة قريبة لبعضها البعض، فالفيروسات

والسموم... وغيرها من العوامل الضارة الأخرى التي تسبب المرض أو الوفاة للبشر أو الحيوانات أو النباتات، وقد يتم إطلاق هذه العوامل بشكل طبيعي بواسطة البشر. (آدم ابراهيم، 15 - 16 جويلية 2020، صفحة 39).

مع ازدياد عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا في جميع أنحاء العالم، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن فيروس كورونا يشكل "جائحة".

3. دراسة تحليلية لأثر فيروس كورونا على الإيرادات العامة في الجزائر.

لتوضيح أثر جائحة فيروس كورونا على الإيرادات العامة في الجزائر، نستعرض الجدول التالي الذي يوضح أهم إيرادات الموازنة العامة.

الجدول 1: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2019-2021

النسبة إلى الناتج المحلي (%)			هيكل الإيرادات العامة (%)			الإيرادات العامة (مليار دج)			
2021*	2020	2019	2021*	2020	2019	2021*	نسبة التغير	2020	
10,85%	10,45%	13,16%	40,00%	34,06%	40,42%	534,60	-27,99%	1 921,60	2 668,50
14,50%	14,28%	14,02%	53,48%	46,54%	43,07%	714,70	-7,68%	2 625,20	2 843,50
1,77%	5,95%	5,37%	6,52%	19,40%	16,51%	87,20	0,42%	1 094,20	1 089,60
27,12%	30,68%	32,55%	100%	100%	100%	1 336,50	-14,55%	5 641,00	6 601,60

المصدر: - نشرة التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة 2021.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2021، الثلاثي الثالث رقم 56، على الموقع:

www.bank-of-algeria.dz، تم الاطلاع عليه يوم: 2022/05/31.

يتبين لنا من خلال الجدول، تراجع إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر بنسبة 14,55%، ليصل إلى 5641 مليار دج عام 2020 مقابل 6601,6 مليار دج عام 2019، وذلك نتيجة تراجع الإيرادات البترولية بنسبة 27,99% والإيرادات الضريبية بنسبة 7,68% خلال نفس الفترة. حيث أدت المخاطر الصحية المرتبطة بفيروس كورونا (كوفيد19) إلى تراجع ملحوظ في حركة النشاط الاقتصادي انعكس على غالبية القطاعات الاقتصادية.

تبع ذلك التدابير المتخذة من طرف الدولة والتي شملت: تأجيل الإقرارات الضريبية، وتجنب دفع الدفعة الأولى من ضرائب دخل الشركات والأرباح، تسهيل جداول السداد لدافعي الضرائب الذين يجدون أنفسهم في وضع مالي صعب، تعليق فرض الضرائب على الأرباح غير المقيدة. (منه، 2020، صفحة 5) مما أثر على الإيرادات الضريبية.

كما أشارت إحصائيات بنك الجزائر إلى أن إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر سجلت ترجعا ب 14,05% خلال شهر مارس من عام 2021 مقارنة بنفس الفترة خلال عام 2020. حيث قدرت ب 1336,5 مليار دج مقابل 1554,9 مليار دج نهاية شهر مارس 2020، نتيجة الأزمة الصحية الناتجة عن فيروس كورونا والتي كانت لها آثار على الإيرادات

البتروولية حيث انخفضت الإيرادات البتروولية ب 30,65% خلال نفس الفترة، لتستقر في 534,6 مليار دج نهاية شهر مارس 2021 مقابل 770,9 مليار دج نهاية شهر مارس 2020. وكذلك الإيرادات الجبائية التي سجلت تراجعاً ب 1,01% خلال نفس الفترة حيث قدرت ب 714,7 مليار دج نهاية شهر مارس من سنة 2021 مقابل 722 مليار دج نهاية شهر مارس 2020، في حين ارتفعت الإيرادات غير الجبائية من 62 مليار دج نهاية شهر مارس 2020 إلى 87,2 مليار دج نهاية شهر مارس 2021، بما يعادل 40,62% (Bank of Algeria, Novembre 2021, p. 14) نتيجة الارتفاع الاستثنائي في الأرباح المدفوعة لفائدة الخزينة العمومية.

أما بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي فقد تراجعت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 32,55% عام 2019 إلى 30,68% عام 2020، و 27,12% خلال شهر مارس 2021، لتراجع نسبة الإيرادات البتروولية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 13,16% عام 2019 إلى 10,45% عام 2020. بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية وانخفاض الطلب عليه. ومن المتوقع انخفاض الإيرادات العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2022 إلى 27,6%. (صندوق النقد الدولي، نوفمبر 2021) مما يستدعي تنويع مصادر تمويل الميزانية مستقبلاً والسعي إلى إصلاح أوضاع المالية العامة بالجزائر بشكل تدريجي ومستمر.

1.3. الإيرادات البتروولية:

تمثل الإيرادات البتروولية مصدراً هاماً للإيرادات العامة في الجزائر، قدرت نسبتها ب 34,06% عام 2020 مقابل 40,42% عام 2019. سجلت الإيرادات البتروولية تراجعاً خلال عام 2020 بنسبة قدرت ب 27,99% حيث وصلت إلى 1921,6 مليار دج مقابل 2668,5 مليار دج عام 2019. وذلك بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 2: تطور الإيرادات البتروولية وأسعار البترول

نسبة التغير	2020	2019	2021*
الإيرادات البتروولية (مليار دج)	1 921,60	2 668,50	534,60
أسعار البترول (دولار/برميل)	42,10	64,40	61,60
	-31,92%		-27,99%

المصدر: - نشرة التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة 2021.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2021، الفلاحي الثالث رقم 56، على الموقع:

www.bank-of-algeria.dz، تم الاطلاع عليه يوم: 2022/05/31.

يتبين لنا من خلال الجدول تراجع متوسط سعر البرميل من 64,4 دولار للبرميل سنة 2019 إلى 42,1 دولار للبرميل سنة 2020، (ما يعادل 32%) ويعود هذا التراجع إلى انخفاض الطلب العالمي عليه.

ففي ظل تراجع مستويات الطلب على النفط والتزام الجزائر باتفاق "أوبك +" لخفض كميات الإنتاج، سجلت مستويات الإنتاج النفطي تراجعا بنسبة 12%، حيث بلغت 899 ألف برميل في اليوم لمتوسط الإنتاج المسجل سنة 2020، مقابل 1023 ألف برميل يوميا خلال عام 2019، (صندوق النقد العربي، يوليو 2021، صفحة 21) الأمر الذي أدى إلى تراجع صادرات المحروقات إلى 20,02 مليار دولار أمريكي عام 2020، مقابل 33,24 مليار دولار أمريكي عام 2019، (بنك الجزائر، ديسمبر 2021، صفحة 15) وانكماش الناتج المحلي الإجمالي.

في حين شهدت كميات الإنتاج في القطاع النفطي تعافيا خلال الربع الثالث من عام 2021، حيث بلغت نحو 924 ألف برميل في اليوم خلال شهري جويلية وأوت من عام 2021، وهو ما سيؤدي إلى تعافي الاقتصاد الجزائري في سنة 2021 مستفيدا من الارتفاع المسجل في الأسعار العالمية للنفط ومن الاستثمارات في قطاع المحروقات، والتي ستدعم الموازنة العامة للجزائر.

2.3. الإيرادات الضريبية:

تشكل الإيرادات الضريبية مصدرا مهما للإيرادات الحكومية، إذ تجاوزت مساهمتها في إجمالي الإيرادات 43% خلال الفترة المدروسة. ورغم انخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية سنة 2020 (قدر معدل انخفاضها ب 7,68%)، إلا أن مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة عرفت منحنى تصاعدي من 43,07% عام 2019 إلى 46,54% عام 2020، كما سبق توضيحه في الجدول 1. تتمثل الإيرادات الضريبية أساسا في الضرائب على الدخل والأرباح، الضرائب على السلع والخدمات، الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية، والتي قدرت نسبها إلى إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة 2019-2020 كما يلي:

الجدول 3: هيكل الإيرادات الضريبية خلال الفترة 2019-2020

هيكل الإيرادات الضريبية (%)			
نسبة التغير	2020	2019	
2,50%-	44,40%	46,90%	الدخل والأرباح
2,90%	39,70%	36,80%	السلع والخدمات
/	/	12,70%	الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية
12,30%	15,90%	3,60%	ضرائب أخرى
/	100%	100%	إجمالي الإيرادات الضريبية

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2021، الإمارات العربية المتحدة، ص 358. على الموقع: www.amf.org.ae، تم الاطلاع عليه يوم: 2022/05/17.

يتبين لنا من خلال الجدول، هيمنة حصة الضرائب على الدخل والأرباح على إجمالي الإيرادات الضريبية بالرغم من انخفاض حصتها ب 2,5% خلال الفترة 2019-2020، نتيجة إجراءات تأجيل سداد الالتزامات الضريبية، تليها الضرائب على السلع والخدمات والتي بالرغم من ارتفاع حصتها من 36,8% عام 2019 إلى 39,7% عام 2020، عرفت حصيلتها انخفاضا بسبب تراجع نشاط الاستهلاك وحركة التجارة الخارجية. كما أثرت الإعفاءات من الرسوم الحكومية على عائدات الرسوم على الخدمات الحكومية المختلفة.

4. دراسة تحليلية لأثر فيروس كورونا على النفقات العامة في الجزائر.

لانخفاض الإيرادات العامة أثر واضح على النفقات، حيث أدت إلى تقليص الإنفاق الاستثماري لصالح الإنفاق الجاري، وهو ما انعكس على إجمالي النفقات.

الجدول 4: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2019-2021

النفقات العامة (مليار دج)			هيكل النفقات العامة (%)			النسبة إلى الناتج المحلي (%)		
2019	2020	نسبة التغير	2019*	2020	2021*	2019	2020	2021*
4 895,20	5 009,30	2,33%	63,23%	72,57%	77,52%	24,13%	27,25%	43,08%
2 846,10	1 893,50	-33,47%	36,77%	27,43%	22,48%	14,03%	10,30%	12,49%
7 741,30	6 902,80	-10,83%	100%	100%	100%	38,16%	37,55%	55,57%

المصدر: - نشرة التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة 2021.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2021، الثلاثي الثالث رقم 56. على الموقع:

www.bank-of-algeria.dz ، تم الاطلاع عليه يوم: 2022/05/31.

يتبين لنا من خلال الجدول، تراجع إجمالي النفقات الفعلية بنسبة 10,83%، لتصل إلى 6902,8 مليار دج عام 2020 مقابل 7741,3 مليار دج عام 2019، وذلك بسبب سياسة التقشف وترشيد النفقات العامة التي اتبعتها الدولة والمتمثلة في الحد من الاسراف في استخدام الموارد وعقلنة نفقات التشغيل والتجهيز، التي ليس لها تأثير على تحسين معيشة المواطن. (بوشياخي و سالمي، 2022، صفحة 712)

سجل خلالها الإنفاق الجاري ارتفاعا بنسبة ضئيلة قدرت ب 2,33% خلال نفس الفترة، نتيجة الإنفاق الطارئ على المستلزمات الطبية والقطاع الصحي لعلاج الأعراض الناتجة عن فيروس كورونا. أما الإنفاق الاستثماري فعرف تراجعا بنسبة 33,47%، وذلك نتيجة توجه الدولة إلى تخفيض الإنفاق الاستثماري لانخفاض الموارد بسبب الجائحة.

في نهاية مارس 2021، ارتفعت النفقات العامة ب 8,67% حيث وصلت إلى 2738,9 مليار دج مقابل 2520,4 مليار دج في نفس الفترة من سنة 2020. ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع النفقات الاستثمارية ب 49,56%، وشبه استقرار في النفقات الجارية. (Bank of Algeria, Novembre 2021, p. 15)

أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فقد تراجعت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 38,16% سنة 2019 إلى 37,55% سنة 2020، بسبب انكماش الناتج المحلي الإجمالي ب 9,37% في عام 2020 مقارنة بمستواه في عام 2019.

1.4. أثر فيروس كورونا على الإنفاق الجاري.

عرف الإنفاق الجاري الفعلي ارتفاعا بنسبة 2,33%، ليصل إلى 5009,3 مليار دج عام 2020 مقابل 4895,2 مليار دج عام 2019 (كما هو موضح في الجدول 4)، بالرغم من أن الاعتمادات المالية المخصصة لقسم التشغيل عرفت انخفاضا قدر ب 1,23% خلال نفس الفترة، بسبب التدابير التي اتخذتها الدولة من أجل وترشيد النفقات. يعود هذا الارتفاع للتأثير المباشر للجائحة على بعض القطاعات كقطاع الصحة والتربية.

وفي ظل الظروف الاستثنائية لعام 2020، أولت الحكومة أهمية كبرى إلى تعزيز كفاءة الإنفاق وتوجيهه لدعم المجالات الأكثر إلحاحا لمواجهة وتجاوز الأزمة، عبر اتخاذ عدد من الإجراءات التحفيزية للمساهمة في الحفاظ على صحة وحياة المواطنين كونها الأولوية الأسمى للدولة. في هذا الصدد عرفت الاعتمادات المالية لسنة 2021 أعلى قيمة لها مقارنة بسنتي 2019 و 2020.

الجدول 5: تطور نفقات التسيير حسب الدوائر الوزارية في الجزائر خلال الفترة 2019-2021

نسبة التغير	2021	نسبة التغير	2020	2019	السنوات الدوائر الوزارية
10,96%	9,18	0,62%	8,27	8,22	رئاسة الجمهورية
3,98%	4,50	-3,80%	4,33	4,50	مصلح الوزير الأول
-0,03%	1 230,00	0,03%	1 230,33	1 230,00	وزارة الدفاع الوطني
2,57%	88,84	-0,42%	86,62	86,98	المالية
3,80%	39,84	0,83%	38,38	38,07	الشؤون الخارجية والجلالية الوطنية بالخارج
28,60%	555,57	3,25%	431,99	418,41	الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
7,46%	64,31	17,80%	59,84	50,80	العدل
7,46%	64,31	17,80%	59,84	50,80	الطاقة والمناجم
	2,68		-	-	الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة
1,98%	235,32	2,58%	230,75	224,96	المجاهدين وذوي الحقوق
8,25%	27,45	0,30%	25,36	25,28	الشؤون الدينية والأوقاف
6,44%	771,35	2,13%	724,68	709,56	الزراعة الوطنية
1,73%	370,60	14,79%	364,28	317,34	التعليم العالي والبحث العلمي
17,37%	51,57	-8,16%	43,94	47,84	التكوين والتعليم المهنيين
4,22%	38,06	2,98%	36,52	35,46	الشباب والرياضة
-3,18%	4,54	-0,89%	4,69	4,73	الصناعة
-0,32%	224,45	-4,30%	225,18	235,30	الزراعة والتنمية الريفية
7,67%	17,48	-0,26%	16,24	16,28	السكن والعمران والمدنية
-7,43%	16,22	-4,63%	17,53	18,38	التجارة وترقية الصادرات
-0,99%	18,18	-12,60%	18,36	21,01	الاتصال
-33,36%	16,43	-50,65%	24,66	49,96	الأشغال العمومية
	7,80		-	-	النقل
45,63%	19,93	-3,25%	13,69	14,15	الموارد المائية والأمن المائي
4,07%	3,24	-2,65%	3,12	3,20	السياحة والصناعة التقليدية
0,59%	410,67	2,33%	408,28	398,97	الصحة
-17,45%	163,12	28,56%	197,60	153,70	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
61,16%	0,53		0,33	-	الصناعة الصيدلانية
79,41%	1 283,49	39,31%	715,40	513,53	دوائر وزارية أخرى
8,60%	5 314,51	-1,23%	4 893,44	4 954,48	المجموع

المصدر: وزارة المالية بالجزائر، قوانين المالية لسنوات 2019-2020-2021، على الموقع

الإلكتروني: <https://www.mfdgi.gov.dz>

يتبين لنا من خلال الجدول، أن الدولة قامت بتخفيض الاعتمادات المالية لبعض الوزارات في ظل الظروف الاستثنائية لسنة 2020، كوزارة الصناعة، وزارة التجارة وترقية الصادرات، وزارة

الاشغال العمومية، وذلك بسبب إجراءات الحجر الصحي المتبعة في تلك الفترة. وفي المقابل قامت برفع الاعتمادات المالية لوزارة الصحة والصناعة الصيدلانية من أجل توفير احتياجات القطاع من كمادات ومعقمات وأدوية... إلخ، حيث فاقت الصفقات العمومية التي قامت الدولة بتخصيصها من أجل توفير اللقاحات 12 مليار دج. (المادة 2، من المرسوم الرئاسي رقم 21-143 ، المؤرخ في 15 أبريل 2021، صفحة 7) بالإضافة إلى قطاع التربية والتكوين نتيجة التدابير الوقائية المتبعة لتوفير مستلزمات الوقاية لهذا القطاع.

2.4. أثر فيروس كورونا على الإنفاق الاستثماري.

نتيجة الظروف الطارئة لجائحة كوفيد 19 عرفت نفقات التجهيز الفعلية انخفاضا في عام 2020، حيث قدرت ب 1893,5 مليار دج مقابل 2846,10 مليار دج عام 2019، وهي أقل من الاعتمادات المالية المدرجة في قوانين المالية للفترة 2019-2021.

الجدول 6: تطور نفقات التجهيز حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة 2019-2021

القطاعات	نفقات قسم التجهيز (مليار دج)			هيكل نفقات قسم التجهيز (%)		
	اعتمادات الدفع 2019	اعتمادات الدفع 2020	اعتمادات الدفع 2021	2019	2020	2021
الصناعة	61,24	8,23	3,69	1,70%	0,28%	0,13%
المناجم والطاقة	-	-	1,82	-	-	0,07%
الزراعة والري	235,60	209,53	214,97	6,54%	7,15%	7,68%
دعم الخدمات المتجة	72,76	55,25	54,62	2,02%	1,89%	1,95%
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	635,78	602,15	588,06	17,65%	20,55%	21,01%
التربية والتكوين	162,89	155,76	122,15	4,52%	5,32%	4,36%
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	146,55	129,33	116,72	4,07%	4,41%	4,17%
دعم الحصول على سكن	423,43	329,95	434,24	11,75%	11,26%	15,52%
نفقات أخرى	600,00	600,00	600,00	16,65%	20,48%	21,44%
المخططات البلدية للتسيمة	100,00	40,00	100,00	2,78%	1,37%	3,57%
المجموع الفرعي للاستثمار	2 438,25	2 130,21	2 236,28	67,68%	72,71%	79,91%
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	1 164,43	799,46	562,24	32,32%	27,29%	20,09%
مجموع ميزانية التجهيز	3 602,68	2 929,67	2 798,52	100%	100%	100%

المصدر: وزارة المالية بالجزائر، قوانين المالية لسنوات 2019-2020-2021، على الموقع

الإلكتروني: <https://www.mfdgi.gov.dz>

من خلال الجدول، يتبين لنا أن الاعتمادات المالية لنفقات التجهيز لعام 2020 عرفت انخفاضا مقارنة بعام 2019 قدر ب 18,68%، يعود هذا الانخفاض إلى سياسة التقشف التي اتبعتها الجزائر خلال عام 2020.

ومع تفشي فيروس كورونا عام 2020، تراجعت قيمة الاعتمادات المالية المخصصة للتجهيز أكثر مقارنة بسنتي 2019 و 2020، يعود هذا التراجع إلى توجه الحكومة إلى تقليص نفقات التجهيز ب 20,1% في قانون المالية 2020، والذي سينعكس آليا على استثمارات الدولة في القطاعات الحيوية والمنشآت القاعدية. من أهم القطاعات التي شهدت انخفاضا في الإنفاق، قطاع الصناعة حيث شهد تراجعا من 61,24 مليار دج عام 2019 إلى 8,23 مليار دج عام 2020 و 3,69 مليار دج عام 2021، يعود هذا التراجع إلى نقص عائدات القطاع وتسريح العمال، مما أدى إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية وتعطيل حركة التصنيع. قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية التي شهدت تراجعا من 635,78 مليار دج إلى 602,15 مليار دج و 588,06 مليار دج عامي 2020 و 2021 على التوالي، بالإضافة إلى قطاعات الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية، التي شهدت هي الأخرى تراجعا بسبب إجراءات الحجر المتبعة من طرف الدولة.

كما ساهم في تراجع نفقات التجهيز التراجع الذي شهدته العمليات المتعلقة برأس المال (مخصصات الحسابات الخاصة، دعم أسعار الفائدة، دفع المتأخرات، المساهمة في ميزانية صندوق الضمان الاجتماعي) والمقدر ب 31,34% و 29,67% عامي 2020 و 2021 على التوالي.

5. أثر فيروس كورونا على رصيد الميزانية والدين العام في الجزائر

نتيجة لانخفاض الإيرادات وارتفاع الانفاق الجاري وانخفاض الإنفاق الاستثماري، ارتفع عجز الموازنة العامة في الجزائر ليصل إلى 1261,8 مليار دج عام 2020 مقابل 1139,7 مليار دج عام 2019. والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 7: تطور رصيد الميزانية وجمالي الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2019-2022

2022*	2021*	2020	2019	
/	/	-1 261,80	-1 139,70	رصيد الميزانية (مليار دج)
17%**	-11,80%	-11,70%	-5,62%	نسبة رصيد الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
65,40%	59,20%	50,70%	45,80%	إجمالي الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
1,90%	2,00%	2,40%	2,20%	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

* : توقعات صندوق النقد الدولي لسنوات 2021 و 2022.

** : توقعات صندوق النقد العربي.

المصدر: - نشرة التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة 2021. على الموقع:

www.bank-of-algeria.dz، تم الاطلاع عليه يوم: 2022/05/31.

- الإحصائيات خلال الفترة 2020-2021، تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي على الموقع: <https://www.imf.org>، تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/15.

ساهمت الجائحة في ارتفاع عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث وصل إلى 11,7% عام 2020، مقابل 5,62% عام 2019. ومن المتوقع استمرار ارتفاع العجز ليبلغ حوالي 17% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية سنة 2022.

أدى استمرار العجز في الميزانية العامة إلى ارتفاع ملحوظ في مستوى الدين العام إلى الناتج المحلي. حيث ارتفع من 45,8% عام 2019 إلى 50,7% عام 2020، بنحو 4,9 نقطة مئوية خلال عام 2020. ومن المتوقع أن يصل إجمالي الدين العام إلى 65,4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2022. وذلك في ضوء زيادة الاحتياجات التمويلية لمواجهة الآثار المالية والاقتصادية للأزمة.

كما شهد معدل التضخم تسارع من 2,4% عام 2020 إلى 7,7% عام 2022، حسب تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي، نتيجة ارتفاع الأسعار الدولية للمواد الغذائية ونوبة الجفاف في الجزائر، التي أثرت على القدرة الشرائية للمواطن. والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل 1: تطور الناتج المحلي الحقيقي، معدل التضخم، والدين العام في الجزائر

خلال الفترة 2020-2022



المصدر: صندوق النقد الدولي على الموقع: <https://www.imf.org>، تم الاطلاع عليه يوم 2022/06/15.

ومن المتوقع ان يتعافى الاقتصاد الجزائري عام 2022، مع تعافي الصادرات وارتفاع أسعار البترول، فغقب الانكماش في الناتج المحلي الحقيقي الذي بلغ 4,9% عام 2020، من المتوقع

أن يحقق إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نمواً ب 2,4% عام 2022، وتبقى التوقعات مرتبطة أساساً بتطورات أسعار النفط والجائحة والبيئة الاجتماعية والجيوسياسية.

6. سبل مواجهة الآثار الاقتصادية السلبية لفيروس كورونا على المالية العامة

دفعَت الأزمة مختلف الدول ومن بينها الجزائر إلى الاستجابة الفورية للتداعيات الناتجة عن الأزمة. سنستعرض من خلال هذا العنصر الإجراءات المتبعة من طرف الدولة الجزائرية للحد من الآثار الاقتصادية السلبية للجائحة على مستوى المالية العامة، مع استعراض أهم جوانب الإصلاح الواجب اتباعها على مستوى المالية العامة لمواجهة أي نوع من الأزمات.

1.6. الإجراءات المتبعة من طرف الدولة على مستوى المالية العامة لمواجهة الأزمة:

تمثلت هذه الإجراءات في: (ministere de la communication, 2020)

- إعلان السلطات عن تخفيض قيمة فاتورة الاستيراد الحكومي من 41 إلى 31 مليار دولار، ووقف إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية لتوفير ما يقارب 7 مليارات دولار سنوياً، وتأجيل إطلاق المشاريع المسجلة، أو قيد التسجيل، التي لم يشرع في إنجازها باستثناء تلك المنفذة في بعض المناطق.

- تكليف الشركة الوطنية للمحروقات -سوناطراك- بالتخفيض من أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار من 14 إلى 7 مليار دولار قصد الحفاظ على احتياطي الصرف.

- أعلنت السلطات عن نيتها في خفض الإنفاق الجاري بنسبة 30%، أي ما يعادل 12 مليار دولار أمريكي (2,7% من الناتج المحلي الإجمالي)، مع الحفاظ على ثبات مستوى الأجور، وحماية الإنفاق على الصحة والتعليم. (صندوق النقد العربي، 2020)

- أقرت الحكومة قانوناً مالياً تكميلياً للموازنة العامة لمواجهة الجائحة، يشمل مخصصات بقيمة 70 مليار دج للتخفيف من الآثار الصحية والاقتصادية لأزمة كوفيد 19، يشمل قطاع الصحة، وإعانات للعاطلين عن العمل بسبب الجائحة. (صندوق النقد العربي، 2020)

- أقرت الحكومة الجزائرية منح مساعدة مالية لفائدة أصحاب المهن المتضررين من جائحة فيروس كورونا، بحيث حددت المنحة ب 30 ألف دينار جزائري في الشهر، تدفع لمدة ثلاثة أشهر تعويضاً عن الخسائر المرتبطة بفترة الحجر الصحي، وتمنح هذه المساعدة عقب تقييم كل فئة مهنية لمدة الأربعة أشهر الماضية، كما أن هذه المساعدة أو المنحة لا تخضع للضريبة ولا

اشتراكات الضمان الاجتماعي. (المواد من 1 إلى 4 من الرسوم التنفيذية رقم 20-211 المؤرخ في 30 جويلية 2020، صفحة 17)

- استجابة للأثر الاقتصادي لتدابير الإغلاق على الأسر المعيشية والمؤسسات، أعلنت السلطات الجزائرية عن تأجيل الإعلان عن ضرائب الدخل للأفراد والمؤسسات ودفعها، باستثناء الشركات الكبيرة.

- تخفيف المواعيد النهائية التعاقدية للمشروعات الحكومية المنفذة من قبل القطاع الخاص، وتعليق العقوبات المفروضة على الشركات التي تعاني التأخير في إنجاز العقود العامة.

كما اتجهت الحكومة في عام 2022 إلى تبني تدابير لدعم التعافي الاقتصادي، تشمل: (صندوق النقد العربي، 2020)

- إعادة النظر في سلم الضريبة على الدخل الإجمالي في قانون المالية لعام 2022 لتحسين معيشة المواطن. (المادة 31 من قانون المالية لسنة 2022، المؤرخ في 30 ديسمبر 2021، 2022، الصفحات 12-15)

- دعم الأسر المتضررة اجتماعياً واقتصادياً من الجائحة.
- تخفيف السيولة المتداولة خارج الدائرة المصرفية الرسمية.
- ضمان استدامة الخزينة العمومية عن طريق ضمان التوازنات المالية لحسابات الدولة.
- إعادة النظر في الوعاء الضريبي وتبسيط قواعد التحصيل الضريبي.
- تحين متابعة ديون البنوك وتحصيلها تحت مراقبة سلطة بنك الجزائر.
- رقمنة الوثائق الضريبية، ومكافحة الغش والتهرب الضريبي.
- معالجة انعكاسات الأزمة الصحية وعدم استقرار أسعار النفط ببعديها "الهيكلية والظرفية".

2.6. أهم جوانب الإصلاح الواجب اتباعها على مستوى المالية العامة بالجزائر

تعتبر أزمة كوفيد 19 فرصة لإصلاح المالية العامة بالجزائر، ومواصلة جهود الدولة في هذا المجال.

أ- الإصلاحات الواجب اتباعها على مستوى الإيرادات العامة:

يجب التركيز على تنويع مصادر الإيرادات، من خلال:

✓ مواصلة الإصلاح الضريبي: لمواجهة التحديات التي تواجه النظام الضريبي، وتقديم

أنظمة ضريبية أكثر فعالية وإنصافاً وخضوعاً للمساءلة، من خلال:

- إصلاح كفاءة الجهاز الإداري والفني المكلف بالتحصيل الضريبي وتوسيع إمكانياته، من خلال رقمنة الأجهزة الضريبية وربطها آلياً مع شبكات معلومات وأجهزة الدولة، يتيح

- هذا الإصلاح تغطية أكبر عدد ممكن من الأفراد والمؤسسات والشركات الخاضعة للضريبة، وبالتالي محاربة التهرب الضريبي. (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 219)
- بناء ثقة المواطنين في الدولة، ركيزة أساسية لاستراتيجيات الامتثال الضريبي، فكلما كانت الثقة في الدولة قوية زاد استعداد المواطنين لدفع الضرائب ودعم الإصلاح.
 - العمل على وضع تشريعات وقوانين كافية ومرنة تؤطر الأنشطة الجديدة وتخضعها للنظام الضريبي خاصة الأنشطة الرقمية.
- ✓ **تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي لزيادة الحصيلة الضريبية:** من خلال إعفاء المستثمرين الأجانب من إلزامية الشراكة مع طرف محلي باستثناء قطاعات استيراد المواد الأولية والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها، وتشجيع الشركات التي تقوم بتصدير السلع والخدمات وتوفير النقد الأجنبي عبر إعفاء دائم في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي، ومنح مزايا ضريبية لحفز حاضنات الأعمال من خلال إعفاء من الرسم على النشاط المهني والضريبة على فوائد الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة سنتين وإعفاء التكوين الرأسمالي لها من الضريبة على القيمة المضافة. (صندوق النقد العربي، أفريل 2021، صفحة 57)

ب- الإصلاحات الواجب اتباعها على مستوى الإنفاق العام: يمكن حصرها في:

- ✓ **حوكمة الميزانية (سياسة ترشيد النفقات):** من خلال ترشيد الإنفاق العام وجعله دعامة لتحفيز النشاط الاقتصادي، مع تحسين عملية تحصيل الإيرادات. حيث تسمح حوكمة القطاع العام بالمشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين في عملية صنع القرار والإدارة المثلى للموارد، وكذا شفافية المعلومات وتمكين مختلف الجهات الفاعلة والمواطنين من الوصول إليها، إضافة إلى تفعيل الشراكة.
- ✓ **حماية احتياطي الصرف:** من خلال وضع تدابير جمركية جديدة بهدف وضع حد لتهريب العملة للحفاظ على احتياطي الصرف، مع الإسراع في رقمنة قطاع التجارة والجمارك لتأطير عملية الاستيراد بطريقة شفافة. (صندوق النقد العربي، أفريل 2021، صفحة 58)
- ✓ **الرفع من حصص الإنفاق الاستثماري العام:** الذي يعد متوازعا في الأساس، وزادت الأزمة الحالية من تأكل حصته. مع توجيهه نحو النظم الصحية والبنى التحتية اللوجستية والمطارات والموانئ وأنظمة النقل والسكك، بهدف تحسين مناخ الأعمال والأنشطة التجارية الداخلية والخارجية.

✓ إصلاح منظومة الدعم وتعزيز نظام الحماية الاجتماعية: من خلال التحول من الدعم العام للأسعار إلى الدعم الموجه للفئات الهشة. حيث تعد إصلاحات الدعم من بين الأولويات التي عززت أهميتها الجائحة في ظل تراجع الموارد المالية الحكومية. بهدف تحرير موارد يتم استخدامها في تعزيز نظام الحماية الاجتماعية لاسيما برامج المساعدة الاجتماعية، اعتمادا على دراسات علمية وبتعاون جميع القطاعات. (منه، 2020، صفحة 12)

ج- الإصلاحات الواجب اتباعها على مستوى الدين العام:

✓ إيجاد مصادر تمويل بديلة للاقتصاد مثل اصدار الصكوك وتطوير سوق الأسهم والسندات بإعادة إحياء (بورصة الجزائر وفق قواعد جديدة) (صندوق النقد العربي، أبريل 2021، صفحة 58)، وتشجيع الشركات على إدراج أسهمها في البورصة.

✓ تطوير وتنشيط سوق السندات. (صندوق النقد العربي، أبريل 2021، صفحة 58)

7. خاتمة

تسببت جائحة كورونا (كوفيد 19) وعمليات الإغلاق العام التي صاحبته، في اتخاذ إجراءات مالية غير مسبقة، كان لها عواقب وخيمة على المالية العامة. حيث نتج عنها ضياع الإيرادات بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي، والتخفيضات الضريبية المؤقتة، إضافة إلى إنفاق إضافي، مما ساهم في ارتفاع العجز المالي لعام 2020 إلى 11,7% من إجمالي الناتج المحلي، كما تعدى الدين العام 50,7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

حاولت هذه الدراسة عرض مختلف الآثار الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) على المالية العامة في الجزائر، وسبل مواجهة الآثار السلبية لها من خلال عرض الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية على مستوى المالية العامة لمواجهة الأزمة، وأهم جوانب الإصلاح الواجب اتباعها على مستوى المالية العامة لمواجهة أي نوع من الأزمات. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

نتائج الدراسة:

- تم تأكيد صحة الفرضية الأولى التي تنص على أن الإيرادات العامة بالجزائر عرفت انخفاضا في ظل جائحة كورونا، حيث انخفضت قيمتها من 6601,6 مليار دج عام 2019 إلى 5641 مليار دج عام 2020، نتيجة انخفاض كل من الإيرادات البترولية والجبائية.

- تم رفض الفرضية الثانية التي تنص على أن الإنفاق العام عرف ارتفاعا نتيجة التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا (كوفيد 19) خلال سنة 2020، وذلك لتراجع إجمالي

النفقات العامة الفعلية بنسبة 10,83%، لتصل إلى 6902,8 مليار دج عام 2020 مقابل 7741,3 مليار دج عام 2019، بسبب سياسة التقشف وترشيد النفقات العامة التي اتبعتها الدولة للحد من الاسراف في استخدام الموارد وعقلنة نفقات التشغيل والتجهيز. إلا أنه وفي ظل الظروف الاستثنائية لسنة 2020، ارتفعت النفقات العامة في نهاية مارس 2021 ب 8,67% حيث وصلت إلى 2738,9 مليار دج مقابل 2520,4 مليار دج في نفس الفترة من سنة 2020. ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع النفقات الاستثمارية والنفقات الجارية خلال هذه الفترة والتي من المتوقع ارتفاعها أكثر في نهاية سنة 2021، وهو ما يبين صحة الفرضية الثانية خلال هذه السنة.

- تم تأكيد صحة الفرضية الثالثة التي تنص على أن لفيروس كورونا (كوفيد 19) أثر كبير على رصيد الميزانية والدين العام في الجزائر، حيث ساهمت الجائحة في ارتفاع عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي، الذي وصل إلى 11,7% عام 2020، مقابل 5,62% عام 2019. كما أدى استمرار العجز في الميزانية العامة إلى ارتفاع ملحوظ في مستوى الدين العام إلى الناتج المحلي 45,8% عام 2019 إلى 50,7% عام 2020. حيث يعتبر الدين العام أحد أهم الأدوات التي لجأت إليها الدولة للتصدي لجائحة كورونا.
- تعد الأسعار العالمية للنفط أحد المحددات الرئيسية التي تستند إليها تقديرات الموازنة العامة في الجزائر، وهو ما يتطلب مراجعة موازنتها العامة نظرا للانخفاض المفاجئ لسعر برميل النفط إلى حدود 40 دولار للبرميل في عام 2020، فضلا عن حجم الانفاق الطارئ على المستلزمات الطبية والقطاع الصحي.
- انكماش نمو الناتج المحلي الإجمالي بسبب تراجع الطلب وتوقف العرض بفعل إجراءات الإغلاق مما انعكس على مداخيل مختلف القطاعات ودخل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- نتيجة انتشار جائحة كورونا في الجزائر حدث ارتفاع مفاجئ في الطلب على المنتجات الغذائية، مع انخفاض الطلب على المنتجات المصنعة شكل ذلك خلافا في استقرار سوق السلع والخدمات، وتباطؤ عام في مستوى النشاط.

- شهد معدل التضخم تسارع من 2,4% عام 2020 إلى 7,7% عام 2022، نتيجة ارتفاع الأسعار الدولية للمواد الغذائية ونوبة الجفاف في الجزائر، التي أثرت على القدرة الشرائية للمواطن.
- ساهمت الجائحة في إحداث مستويات مرتفعة من الديون، لمواجهة حالة الركود الاقتصادي، وهو ما قد يؤخر مسار التعافي الاقتصادي.

توصيات الدراسة:

- ضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة الكلية، لمواجهة تقلبات الظروف الاقتصادية وضمان استدامة الموارد المالية على المدى الطويل بعيدا على عائدات النفط.
- ضرورة ضبط الإنفاق العام وترشيده، وإصلاح نظام الدعم واستهداف الفئات المستحقة له.
- ضرورة الاهتمام أكثر بالقطاع الصحي، في ظل رؤية واضحة للبعد الزمني الذي تستلزمه هذه الجائحة.
- يجب مواكبة التحول الرقمي في جميع القطاعات في أسرع الآجال.

8. قائمة المراجع:

المؤلفات:

1. جمال لعامرة، (2004)، أساسيات الموازنة العامة للدولة: المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة (الطبعة الأولى)، القاهرة-مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
2. محمد عباس محمزي، (2015)، اقتصاديات المالية العامة (الطبعة السادسة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

المقالات:

1. أحمد بوشخي، و رشيد سالمي، (2022)، تأثير جائحة كورونا على تزايد النفقات العامة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2019-2021)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 11(العدد1)، الصفحات 697-726.
2. سفيان خلوفي، كمال شريط، (ديسمبر 2021)، أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد 19 على مؤشرات الإقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 مع الإشارة إلى الإقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8(العدد 3)، الصفحات 1650-1677.
3. عبد الرحمن بن عبد الله الشقيير، (2020)، الأمن البيئي الصحي في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد: دراسة وصفية تحليلية لبعض الممارسات الصحية في المملكة العربية السعودية. المجلة العربية للدراسات الأمنية- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد 36(العدد 2)، الصفحات 143-157.

التقارير والدراسات:

1. بنك الجزائر، (ديسمبر 2021)، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2021، الثلاثي الثالث رقم 56. على الموقع الإلكتروني:

https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_2021AR.htm (consulté le 31/05/2022)

2. صندوق النقد الدولي، (أبريل 2021)، آفاق الاقتصاد العالمي، إدارة مسارات التعافي المتباعدة. على الموقع الإلكتروني:

<https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2021/03/23/world-economic-outlook-april-2021> (consulté le 10/06/2022)

3. صندوق النقد الدولي، (نوفمبر 2021)، تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. على الموقع الإلكتروني: <https://www.imf.org> (consulté le 10/07/2022)

4. صندوق النقد العربي، (2021)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021، الإمارات العربية المتحدة. على الموقع الإلكتروني: www.amf.org.ae (consulté le 17/05/2022)

5. صندوق النقد العربي، (أفريل 2021)، آفاق الاقتصاد العربي - الإصدار الثالث عشر - الإمارات العربية المتحدة. على الموقع الإلكتروني:

<https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports/arab-economic-outlook> (consulté le 05/07/2022)

6. صندوق النقد العربي، (يوليو 2021)، آفاق الاقتصاد العربي - الإصدار الرابع عشر - الإمارات العربية المتحدة. على الموقع الإلكتروني:

<https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports/arab-economic-outlook> (consulté le 05/07/2022)

7. خالد منه، (جويلية 2020)، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) في الجزائر. تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

المداخلات:

1. أبكر عبدالبنات آدم إبراهيم، (15 - 16 جويلية 2020)، كورونا (المستجد) وانعكاساتها على الروابط الأسرية. المؤتمر الافتراضي الدولي الموسوم ب"جائحة كورونا كوفيد 19 بين حتمية الواقع والتطلعات. برلين - ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، على الموقع الإلكتروني: <https://democraticac.de/wp-content/uploads/2020/09>

2. فيصل غازي فيصل، وآخرون. (14-15 نوفمبر 2020)، تداعيات جائحة كورونا على الموازنة العامة للدولة العراقية. المؤتمر العلمي الافتراضي الأول حول: جائحة كورونا الواقع والمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط، جامعة صبراتة - ليبيا. على الموقع الإلكتروني:

<https://sabu.edu.ly/sabuup/2021/03>

القوانين:

1. المادة 2، من المرسوم الرئاسي رقم 21-143، (المؤرخ في 15 أبريل 2021)، يتضمن تحويل اعتماد إلى ميزانية تسيير وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، الجريدة الرسمية، العدد 30 الصادرة في 22 أبريل 2021.

2. المادة 31 من قانون المالية لسنة 2022، المؤرخ في 30 ديسمبر 2021، الجريدة الرسمية، العدد 100، الصادرة في 30 ديسمبر 2021.
3. المادة 6 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة في 10 جويلية 1984.
4. المواد من 1 إلى 4 من الرسوم التنفيذي رقم 20-211 المؤرخ في 30 جويلية 2020، المتضمن منح مساعدات مالية لفائدة أصحاب المهن المتضررة من آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19). الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادرة في 30 جويلية 2020.

مواقع الانترنت:

1. *Ministere de la communication, disponible sur le site internet: <https://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/8694>*, (consulté le 15/06/2022)
2. صندوق النقد العربي، (2020)، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الإجراءات المتبعة على مستوى المالية العامة. على الموقع الإلكتروني: <https://www.amf.org.ae/ar/node/1552>

المراجع باللغة الأجنبية

Ouvrages:

1. Duruel (D), & Buisson (J), (2001), *Finances publiques, budget et pouvoir financier*, Dalloz.

Rapports et études:

1. Bank of Algeria, (Novembre 2021), *Tendances monétaires et financières, premier semestre 2021, Note de conjoncture*. Alger. Disponible Sur le site internet: <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/nc1ersemestre2021.pdf> (consulté le: 31/05/2022)